المحور السادس: النسب المالية في إطار تحليل السيولة/استحقاق

أولا- تعريف النسب المالية: هي العلاقات التي يتم تحديدها من المعومات المالية للمؤسسة وتستخدم لأغراض المقارنة.

ثانيا- أنواع النسب المالية: يتم التركيز في إطار التحليل سيولة /استحقاق على مجموعة النسب التي تقيس التوازن المالي للمؤسسة وخطر توقفها عن الدفع وهي:

1- **نسب السيولة:** تساعد هذه النسب على فهم قدرة المؤسسة على مواجهة الديون قصيرة الأجل ، وتعبر هذه النسب عن العلاقة بين الأصول المتداولة (الجارية) والخصوم الجارية للمؤسسة خلال فترة معينة، فيما يلي نسب السيولة الرئيسية:

- **نسبة السيولة العامة:** تحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية /الخصوم الجارية

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وهو ما يعكس وجود رأس مال عامل دائم موجب ويثبت قدرة المؤسسة على سداد الديون قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة المختصرة:** تحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول الجارية – المخزونات) / الخصوم الجارية

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الديون قصيرة الأجل من خلال القيم القابلة للتحقيق والمتاح في الخزينة، حيث تم استبعاد المخزونات كونها العنصر الأقل سيولة حيث تحتاج إلى وقت طويل للتحول إلى نقدية. بشكل عام تقل هذه النسبة عن الواحد.

- **نسبة السيولة الفورية:** تعبر هذه النسبة عن مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار المخزونات والقيم القابلة للتحقيق، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة الأصول الفورية = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

نسبة 0.3 تعتبر مريحة جدا لمسير الخزينة:

2- **نسب التمويل:** تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ومن أهم هذه النسب:

- **نسبة المديونية:** تسمح لنا هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها فكلما كانت منخفضة عن 0.5 كلما كان الضمان أكبر لديون الغير، وبالتالي حظ أوفر في إمكانية الحصول على القروض

نسبة المديونية = مجموع الديون / الأصول

نسبة المديونية = (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية) / الأصول

كما يمكن حساب هذه النسبة بقسمة الأصول على مجموع الديون على أن تكون أكبر من 2

- **نسبة الاستقلالية المالية:** هذه النسبة توضح لنا درجة استقلالية المؤسسة عن العالم الخارجي أو مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بالأموال الأجنبية، فكلما كانت أكبر من 1كلما كانت المؤسسة مستقلة ماليا، أما إذا كانت أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون وغير مستقلة ماليا.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / (الخصوم غير الجارية +الخصوم الجارية)

- **نسبة رأس المال العامل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول غير الجارية بالأموال الدائمة، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، وهذا يعني وجود رأس مال عامل دائم موجب، أي أن الأموال الدائمة تغطي كل الأصول غير الجارية مع تسجيل فائض أو هامش أمان مالي يمكن المؤسسة من مواجهة الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستغلال.

3- **نسب النشاط أو الدوران:** تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، وذلك من خلال تحديد سرعة دوران أصولها الجارية حتى تحقق أعلى ربح، ونميز في ذلك بين:

- **مدة دوران الزبائن:** تغطي هذه النسبة المدة الممنوحة للزبائن لتسديد ما عليهم وتعطى بالعلاقة التالية:

مدة دوران الزبائن = [(الزبائن + أوراق القبض)/ رقم الأعمال TTC] × 360

- **مدة دوران الموردين:** تبين هذه النسبة المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الموردين = [(الموردين + أوراق الدفع)/ مشتريات السنة TTC] × 360

- **مدة دوران المخزونات:** تعمل المؤسسة على جعل هذه النسبة في أدنى قيمة لها، ويمكن إيجاد مدة دوران المخزونات كما يلي:

مدة دوران البضائع = (متوسط المخزون للبضائع / تكلفة شراء البضاعة المباعة) × 360

متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون نهاية المدة) / 2

مدة دوران المواد الأولية = (متوسط المخزون للمواد الأولية / تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة) × 360

مدة دوران المنتجات التامة = (متوسط المخزون للمنتجات التامة الصنع / تكلفة الإنتاج المباع) × 360

ثالثا- الانتقادات الموجهة للتحليل المالي سيولة /استحقاق

- لا يحدد المستوى الأمثل لرأس المال العامل بل يفترض أن هذا الأخير إذا كان موجبا فقط فالمؤسسة متوازنة ماليا
- عملية إعادة التقييم المالي الذي يتطلب سوق مالي كفؤ وخبراء متخصصين
- الإعتماد على النسب المالية أمر صعب لأنها صماء وليس لها مدلول لوحدها مما يتطلب مقارنتها مع نسب مؤسسات في نفس القطاع أو مع نسب مؤسسات في نفس القطاع أو مع نسب معيارية.